



First draft, 13 December 2013

## الضمان الإجتماعي حق لكل شخص

ارضية الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية

### مشروعنا

من الواضح أن العالم من حولنا لا يزال في بداية القرن الواحد والعشرين مكان غير عادل وغير متساوي وغير آمن وغير صحي لغالبية الناس. فعلى الصعيد العالمي هناك أربعة من خمسة أشخاص لا سبيل لهم للوصول إلى الحماية الإجتماعية الشاملة. حوالي 80% من سكان العالم يمارسون حياة محفوفة بمخاطر إجتماعية ويوجهون تناقصا في ضمان الدخل في حين تنتاب الأزمات الإقتصادية على الصعيد الفردي والوطني. وما لا يقل عن 50% من السكان المهددين تلامس حياتهم ملامح الفقر المطلق، المظهر الأقصى من عدم الأمان. وتسجل تزايد نسبة الإناث الفقيرات و30% من سكان العالم فيفتقرون إلى الرعاية الصحية المناسبة. طفل من بين اثنين يعاني من الفقر وملايين الأطفال يلقون حتفهم سنويا من أمراض يمكن الوقاية منها وملايين كبار السن يواجهون الفقر والمعاناة والمرض حتى النهاية. وعدم المساواة والتمييز يتزايد في الكثير من مناطق العالم. اما التنمية الإجتماعية فغير متساوية وتتقدم بخجل.

ويبدو أن الحقائق الدولية حتمية ولكن بالإمكان التغيير عبر عمل سياسي فاعل.

ونحن من خلال التحالف الدولي لأرضية الحماية الإجتماعية والذي يضم أكثر من 70 من منظمات المجتمع المدني و إتحاد منظمات حول العالم يعمل للنهوض بالحماية الإجتماعية لتعبيد الطريق نحو غاية من جدول أعمال التنمية العالمية. وتستهدف الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للإستدامة. ويمكن أن يتحول ذلك إلى عامل في توفير نمو دامج ومستدام ويوفر حصانة في مواجهة الكوارث

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

الطبيعية والمفتعلة وكذلك الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والحفاظ على معيشة الناس

فنحن نعمل لتكريس هدف أساسي في العدالة الإجتماعية الذي نادى به مبادئ منظمة العمل الدولية وبيان فيلادلفيا ومرتكزاتها النصوص عليها في البنود من 22 وحتى 26 من الشريعة العالمية لحقوق الإنسان.

فنحن نطالب بتطبيق الحق بالضمان الإجتماعي بحلول العام 2030 – وهو الهدف التالي من أجندة التنمية العالمية. وكانت لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية قد شرحت مكون معيار الحق كما أظهرت ما يتوجب على الدول الأعضاء إعتماده إزاء ذلك الحق

ووفقا للتعليق 19" في التوصية" ذلك تيسير ضمان الحصول على المنافع والخدمات الضرورية على مستوى البلد (التي تشمل التغذية والسكن والتعليم والعناية الصحية) إما عن طريق الدولة أو عن طريق تأمين تغطية مالية نقدية تمكن من شراء هذه البضائع والخدمات

فالتاريخ والتوقيت المقرر يأتي بعد 80 سنة من لحظ الضمان الإجتماعي في الشريعة العالمية لحقوق الإنسان. علما بأننا الآن نمتلك خبرة على إمتداد قرن من الزمن بأنظمة الحماية الإجتماعية على الصعيد الوطني في الغالب لدى الدول المتطورة وذلك يعرض بوضوح بأنها لا تحمي الناس من الصعوبات والقساوة وعدم الأمان المادي فحسب توفر بشكل منتظم وتخدم في إزالة التفرقة وعدم المساواة.

وأكثر من ذلك ما ورد مؤخرا عن خبرات مشجعة في الدول الأقل نموا والتي تؤشر دون شك أن بعض أشكال الحماية الإجتماعية يمكن أن توفر في كل مكان من العالم تقريبا بغض النظر عن مستوى نموه

نعتقد أن مع تزايد غنى وثراء العالم يتحتم عدم بقاء أي رجل أو أي طفل أو أي امرأة في حال فقر أو الإهمال و دون التمتع بالضمان الإجتماعي .

نعتقد أن توصية منظمة العمل الدولية "أرضية الحماية الإجتماعية رقم 202/2012 والتي إنبثقت من المبادرة الدولية المشتركة في أرضيات الحماية الإجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة تعتبر حجر الزاوية للوصول إلى ضمان إزالة الخوف من التخلي الرسمي ولحماية مستوى الحياة اللائق عندما يتعرض الناس

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

للمرض والبطالة وللإعاقة أو لكبر السن أو حين لا يتمكن الناس من الشغل في حين عليهم العناية بأطفال رضع أو أفراد أسرة مرضى وذلك يساعد في إستهداف عدم المساواة والتمييز التي تخبرها النساء في توصلهم إلى الخدمات الإجتماعية والإمكانات الإقتصادية والموارد. ولكي يستفيد الرجل والمرأة بصورة متساوية من أنظمة الحماية الإجتماعية, يجب الأخذ بعين الإعتبار النساء كون دور النساء مقدمي الرعاية وإستهدافهن من خلال برامج الحماية الإجتماعية ويحتم مساواتهم مع الرجال في الوصول إلى الخدمات والشغل والنشاطات المنتجة.

**على التكتل العالمي حول أرضيات الحماية الإجتماعية الحرص أن تدرج توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 للأرضية الوطنية للحماية الإجتماعية ضمن الهدف الإجتماعي في الأهداف النمائية الدولية لما بعد العام 2015**

**الخلفية العامة: الأرضيات الوطنية للحماية الإجتماعية**  
إختارت الهيئة التنفيذية إزاء البرامج في الأمم المتحدة موضوع "أرضيات الحماية الإجتماعية" في أكتوبر 2011 كأحد الأوليات ضمن تسع أولويات مفصلية لمواجهة الأزمات العالمية وتبعاتها مبدية مدى الأهمية لمنظومة حماية أجتماعية مناسبة. وكان من المفترض أن تكون تلك المبادرة بريادة منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية

وفي حزيران (جوان) 2012 وخلال إلتئام مؤتمر منظمة العمل الدولية ال 101 أبدى ممثلوا حكومات و أرباب العمل ووفودالعمال من 184 دولة أعضاء في المنظمة دعمهم وتأييدهم بالإجماع وتبنوا توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 بما يتعلق بالأرضيات الوطنية للحماية الإجتماعية.

لكل الحق بالضمان الإجتماعي:أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

والتوصية هذه هي عبارة عن آلية قانونية دولية كانت قد أخذتها بعين الاعتبار خلال صياغتها التشريعات الإجتماعية الوطنية. وهي إذذاك تستحدث تجسيد لحقوق الإنسان بالضمان الإجتماعي التي وردت في البند 22 من الشريعة العالمية لحقوق الإنسان 1948.

وتفيد التوصية بأن أرضية الحماية الإجتماعية الوطنية ستتكفل بتوفير ضمانات للحصول على الضمان الإجتماعي الأساسي:

- التوصل إلى مجموعة من المكتسبات والخدمات، تضم العناية الصحية الأساسية، بما فيها خدمات الأمومة بمعايير التوفر والوصول إليها وتقبلها ونوعيتها

- ضمان الدخل الأساسي للأطفال بما لا يقل عن الحد الوطني الأدنى للدخل، مع توفير التوصل إلى الغذاء والتربية والرعاية إضافة إلى العديد من المكتسبات والخدمات المختلفة

- توفير الحد الأدنى من الدخل بما يتوافق مع مستويات مع الحد الأدنى للدخل في البلد للأشخاص في سن الإنتاج وإلى الذي لا قدرة لهم على تأمين مدخول كافي، وخاصة في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة وإلى ما هناك

- ضمان الحد الأدنى للدخل بما لا يقل عن الحد الأدنى المعتمد في البلد لكبار السن

تؤكد التوصية أن أرضيات الحماية الإجتماعية ليست جامدة. ينتظر من الدول أن تضمنها في إستراتيجياتها لتوسيع مدى الضمان الإجتماعي بحيث يتواصل تدريجياً لأعلى مستويات للضمان الإجتماعي ليشمل أكبر عدد ممكن من الناس، ومن أجل ذلك على الدول أن تبني وتتابع تدريجياً أنظمة ضمان إجتماعي شاملة ومناسبة. يجب أن لا ترسم سقوف للضمان الإجتماعي من خلال أرضيات الحماية الإجتماعية تحت أية مصوغات.

تقدم التوصية 18 مبدأ ليصار إلى ضبط والتحكم بأنظمة الحماية الإجتماعية، وتلك المبادئ شمولية وغير تمييزية –عادلة – ودامجة إجتماعياً. ومن بين تلك المبادئ ما يتعلق بنوعية جيد من الخدمات العامة. كما يجب ضمان أنظمة ضمان إجتماعي بإشراك أرباب العمل والعمال والتشاور مع منظمات المجتمع المدني في عملية تخطيط وتطبيق أنظمة الحماية الإجتماعية

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

وأخيرا تلحظ التوصية مدى تلازم الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية وضمن الدخل كأهداف متداخلة والتي لا يمكن فصلها عن بعض فتفقد تأثيرها وفعاليتها مما يحتم على الدول الإلتزام بمنظومة وطنية تشاركية مما يعكس تأثير التوصية بإعتماد أراضيات الحماية الإجتماعية

فالتوصية إذن توفر معايير إرشادية معترفة بدور المسؤولية العليا والاساسية في تفعيل التوصية . فالدولة إذ ذاك تحدد الإطار التنظيمي والقانوني , ووسائل وطرق التطبيق ومستوى الحماية الإجتماعية وطبيعة وطريقة الحصول على المكتسبات (خدمات مباشرة أو/ وخدمات الدخل المساعد لتفعيل الحصول على المكتسبات)

### علاقة أراضيات الحماية الإجتماعية مع النمو الإقتصادي, والفقير والتميز (عدم المساواة)

التكتل الدولي حول أراضيات الحماية الإجتماعية يعتبر أن هدف أراضيات الحماية الإجتماعية هو ضمان الحماية الإجتماعية والضمان الإقتصادي لجميع من هو بحاجة متى يريد وأين يريد تلك الحاجة. فكل شخص يمكن أن يحتاج حماية إجتماعية في أي وقت للحماية من الحرمان والتهديد. فالحماية الإجتماعية تستهدف تبعات التفجير والحرمان وبإمكان "أراضيات الحماية الإجتماعية" المساعدة في إصلاح جذور المفاصل المشكلة للفقير, ولكنها في نفس الوقت لا يمكن أن تكون وحدها في عملية المستعدة هذه.

وكما تنص التوصية رقم 202 (الفقرة 10), يجب أن تدرج في سياق متن رسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية لتكون مثرة ولجني أكثر ثمارها وفوائدها. وما تختزنه ما يطور حياة الناس بحيث لا يتم إستثمارها إلا إذا كانت مرتبطة بأسواق لعمل الناس و بسياسات إقتصادية وبيئية عادلة التي من شأنها أن تحد من المخاطر الفردية وتخفف من مخاطر مهددة لعافية الناس.

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أراضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أراضيات الحماية الإجتماعية

وستوفر أراضيات الحماية الإجتماعية إذا ما أحسن تخطيطها المساواة تدريجيا مع مرور الزمن, فلدى ضمانات الحماية الإجتماعية تبعات مفيد متعددة والتي بحد ذاتها تشكل حلقة مفرغة منتابغة. فالتربية الأفضل تؤدي إلى حياة تشغيلية أفضل كما أن الصحة الأفضل تؤدي إلى ديمومة الوظيفة, ومساعدة الأمهات الحوامل توفر فرص عمل في دوام كامل ومسار وظيفي ثابت, وتخفيض البطالة لدى الشباب من شأنها أن تؤدي إلى فرص عمل على مدى الحياة إلى ما هنالك. والمكتسبات تلك تم إستعراضها وتعتبر اساسية في التنمية البشرية. وتشكل آليات ثبات وضمنان في فترة الأزمات بحيث لا تهتز خلال تلك الأزمات.

ومع ذلك فالتحالف يؤكد بأن أراضيات الحماية الإجتماعية لا يمكن أن تحل مكان التنمية الإقتصادية, وهي غير مصممة لتكون الآلية الوحيدة للحد من الفقر أو للقضاء على الفقر. ولايمكنها ان تشكل الوسيلة الوحيدة لإستئصال الفقر من جذوره. إضافة إلى أن أراضيات الحماية الإجتماعية لا يمكن أن تبرر توقف الجهود نحو تطوير وتحسين المعيشة وضمنان عمل كريم للجميع ورفع مستوى المعيشة للجميع.

يرفض التحالف و لا يستحسن ما يمكن أن يحصل مستقبلا من إستفادة بعض الأشخاص من العولمة الإقتصادية في حين ينتظر من أرضية الحماية الإجتماعية تعويض ذلك على من لا يستفيد من العولمة الإقتصادية. ولكن أراضيات الحماية الإجتماعية تعتبر منظومة إستثمار في البشر مما يمكن من تصويب الشراكة وتكريس المساواة وتكافؤ الفرص من خلال الدعم المالي أو الدعم المادي المعيشي.

لا تتمكن أراضيات الإجتماعية من تغيير التمايز الكبير وعدم المساواة الناتج عن سوء توزيع الدخل في الإقتصاديات المؤدي إلى مستويات معيشة متفاوتة وغير متساوية السائدة بدرجة أو بأخرى في المجتمعات.

والأمر الأساسي بالنسبة للحماية الإجتماعية أنها توفر الحظ لكل الناس الحق في المشاركة في عافية ورفاه المجتمع وإنتهاز الفرص للمساهمة في نماء وتطوير مجتمعهم. إن مقاربة وأهداف "الحماية الإجتماعية" تطيح بمقولة أنها مستمدة من مبدأ "عمل الخير والصدقة" وهي إذ ذاك تحفز الإستقلالية. الإندماج الإجتماعي يختزن الوسائل الوحيدة نحو التمتع الكامل بكافة الحقوق الإنسانية والحريات

لكل الحق بالضمنان الإجتماعي: أراضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أراضيات الحماية الإجتماعية

## هدفنا المرتجى: حماية إجتماعية للجميع

نظرا لحقيقة, قبول توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 على نطاق واسع من المجتمع الدولي, فإن التكتل العالمي إزاء أرضيات للحماية الإجتماعية التي تحمل إستراتيجية ذات بعدين للتوصية بحيث تشمل ضمانات تؤمن الضمان الإجتماعي الأساسي للجميع لتحسين نوعية الحماية ليصار إلى تبني تلك التوصية كمرشد ودليل لإعداد مسار نحو هدف الحماية الإجتماعية لنماء المجتمع لإدراجها ضمن الأهداف النمائية لما بعد 2015

وفي هذا الإطار, يستنهض التكتل الدولي إزا أرضيات الحماية الإجتماعية "المعاهدة الدولية حول حماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم" لحاجتهم للضمان الإجتماعي بغض النظر عن الوثائق القانونية . فالإجراءات والترتيبات والمعايير لاتخضع لوضعية المواطنة "حمل الجنسية" طالما أن الشخص يقيم داخل حدود الدولة أو في كيان ذو حدود معترف بها. وكما يظهر في الجدول التالي حول مدى التقدم في تحقيق الهدفين (1- ضمان إجتماعي لكل فرد 2- مدى تبني الدول لتلك التوصية) بواسطة مقاييس تمكنا من تحديد ورصد الغايات والمؤشرات ومستوياتها

---

لكل الحق بالضمان الإجتماعي:أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية

## الهدف النمائي : حماية إجتماعية للجميع

الأهداف	الغايات	مدى ونسبة الحصول	مؤشرات ومقاييس
1- يتمتع كافة الناس بالحماية الإجتماعية	1- ضمان صحي للجميع: يتوصل الجميع إلى المكتسيات والخدمات التي تعتبر أساسية على المستوى الوطني 2- ضمان الدخل للجميع: وذلك يعني ضمان الحصول على المعدات والخدمات الضرورية وفقا للمعايير الوطنية	100% من المقينين في الدول	1- النسبة المئوية من السكان الحاصلة على خدمات صحية ذات جودة وسوى ذلك من مكونات ضرورية للتمتع بأعلى معايير صحية ميسرة ومتوفرة ويمكن الحصول عليها وتقبلها 2- النسبة المئوية من السكان الذين لديهم حماية مالية تضمن لهم الحصول على الخدمات الصحية ومكوناتها 3- النسبة المئوية للأطفال القاطنين الذين لديهم الحد الأدنى الأساسي من الدخل 4- النسبة المئوية للأشخاص القاطنين في سن العمالة الذين لديهم الحد الأدنى الأساسي من الدخل وخاصة في فترات المرض والبطالة أو فقدان مستوى المعيشة أو في فترة الأمومة أو الإعاقة 5- النسبة المئوية من كبار السن الذين يحصلون على الحد الأدنى للدخل الأساسي
2- قامت كافة الدول بالتبني والتطبيق التدريجي استراتيجيات تطوير ضمان إجتماعي وتقوم كل دولة بالزيادة التدريجية	- تمتع أكبر عدد ممكن من الناس بمستويات أعلى من الصمان الإجتماعي	100% في كل الدول بحلول العام 2030 يتمتع كافة العاملين في الإقتصاد المنظم وكل من يعتمد عليهم	النسبة المئوية للتغطية العادلة للأشخاص المقيمين بغض النظر عن الجنس ودون تمييز والمرتكزة على الحقوق إزاء ضمان الدخل وضمان الصحة وفقا للحد الأدنى من معايير معاهدة منظمة العمل الدولية رقم 102 في العام 1952

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أرضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أرضيات الحماية الإجتماعية



			أعلى مستويات أطر الضمان الإجتماعي
--	--	--	---

6- وذلك بشكل: * مكتسبات الطفل والعائلة * مكتسبات المرض والرعاية الصحية * مكتسبات الأمومة * مكتسبات الإعاقة * مكتسبات الشيخوخة وكبر السن * مكتسبات معيشية * مكتسبات البطالة * مكتسبات إصابات العمل			

لكل الحق بالضمان الإجتماعي: أراضيات الحماية الإجتماعية كأهداف نمائية.  
التحالف الدولي إزاء أراضيات الحماية الإجتماعية